الدور الخليجي في العراق بعد عام 2017

محمد معزز الحديثي*

ملخص:تتناول هذه الدراسة الدور الخليجي في العراق وتحليله في ضوء تعرّف المسيرة المعقدة للعلاقات الخليجية العراقية من عام 2003 حتى عام 2017، إلى جانب دراسة انعكاسات الأزمة الخليجية على الدور الخليجي في العراق بعد ذلك، فضلًا عن دراسة أبعاد تطور الدور الخليجي في العراق وتحليله، كما تحاول الدراسة تقديم رؤية مستقبلية للدور الخليجي في العراق، في ضوء مجموعة من المحددات تتعلق بالواقع السياسي العراقي، ودور التوجهات الخارجية الخليجية، وتأثير المتغيرات في الدور الخليجي في العراق.

الكلمات المفتاحية: العراق، الخليج، الأزمة الخليجية، الجهات الإقليمية الفاعلة.

*باحث، العراق.

The Role of Gulf States in Iraq after 2017

MOHAMMED MUAZAZ AL-HADITHY *

ORCID NO : 0000-0002-8527-059X

ABSTRACT: *This study deals with the Gulf role in Iraq in the light of identifying the complex process of the Gulf-Iraqi relations from 2003 to 2017. Additionally, the study deals with the repercussions of the Gulf crisis on the Gulf role in Iraq, as well as studying and analyzing the dimensions of the development of the Gulf role in Iraq. Moreover, the study presents a future vision for the Gulf role in Iraq, in light of a set of determinants related to the Iraqi political reality, the role of foreign policy tendencies in Gulf region, and the impact of the variables affecting the Gulf role in Iraq.*

Keywords:*Iraq, Gulf States, Gulf Crises, Regional Actors.*

*Researcher, Iraq.

رؤيـــة تركيـــة
2022-(4/11)
57 - 74

DOI:10.36360/1560-011-004-004

مدخل

اكتنفت تحدياتٌ على مختلف المستويات الدورَ الخليجي في العراق، بعضها يتعلق بالموقف الخليجي من الواقع السياسي العراقي بعد عام 2003، سواء المتعلّق برفض التعاطي مع بعض الحكومات، نتيجة اتهامها بالتقارب الشديد مع إيران الذي كان يقف حائلًا أمام تطوير العلاقات الخليجية العراقية ولاسيما في ولايتي رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي (2006–2014)، و حالة عدم الوئام بين الجانبين من الاتهامات التي وجهتها الحكومات العراقية لبعض الدول الخليجية في دعم الجماعات المسلحة في العراق– أم حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي كان يعانيها العراق التي كانت تمثّل عقبات كبيرة أمام الانفتاح العراقي نحو البيئة الإقليمية الخليجية .

غير أن النقطة المفصلية في سياق العلاقات العراقية الخليجية تمثلت في عام 2014 بوصول رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي إلى السلطة في العراق، إذ شهدت العلاقات الخليجية العراقية انفتاحًا في ضوء زيادة وجود الدبلوماسي الخليجي في العراق، ولاسيما مع اعتماد المملكة العربية السعودية أول سفير غير مقيم لها في بغداد، وكما هو معلوم فإن الدور السياسي الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية يؤدي إلى التأثير في سلوك الدول الخليجية الأخرى .

يمكننا القول إن الدور الخليجي في العراق بعد عام 2017 شهد تطورًا كبيرًا بالقياس مع المراحل السابقة، ولاسيما في ظل وجود حكومات عراقية لا تتبنى سياسات مناوئة للدول الخليجية، وهو ما أسهم في زيادة التفاعل الخليجي مع العراق، وأدى بالنتيجة إلى تبادل الزيارات الدبلوماسية بين المسؤولين في العراق والدول الخليجية على أعلى المستويات، غير أن ذلك لا يمنع وجود عدد من المعضلات والمعوّقات التي تواجه الدور الخليجي في العراق، يأتي في مقدمتها عدم وجود توافق خليجي في إدارة العلاقات السياسية مع العراق، أو غيره من القضايا الإقليمية في المنطقة، كما تجلى ذلك في الأزمة الخليجية، إلى جانب معوقات أخرى تتعلق بالبيئة الداخلية العراقية التي شهدت اضطرابات سياسية وأمنية، وأخرى تتعلق بمتغيرات البيئة الخارجية ولاسيما التطورات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، فضلًا عن دور المتغيرات المؤثرة في الدور الخليجي في العراق، ومنها الدور الإيراني إلى جانب الدور التركي، وأدوار القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية .

تحاول الدراسة تعرّف طبيعة الدور الخليجي في العراق بعد عام 2017 وفق المحاور الاتية :

- مسيرة مضطربة في العلاقات الخليجية العراقية
- انعكاسات الأزمة الخليجية على الدور الخليجي في العراق
- تطور الدور الخليجي في العراق
- مستقبل الدور الخليجي في العراق

أوّلًا: مسيرة مضطربة في العلاقات الخليجية العراقية

مرّت العلاقات الخليجية العراقية بمراحل مختلفة اشتملت على انفتاح جزئي بعد عام 2003 في ظل وجود الاحتلال الأمريكي وبداية تأسيس النظام السياسي في العراق، ثم مراحل أخرى غلبت فيها الخلافات على العلاقات الخليجية العراقية ولاسيما بعد عام 2006 بعد وصول رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي المقرّب من إيران، وقد ضاعفت أعمال العنف وحالة عدم الاستقرار الأمني التي كان يعانيها العراق في تلك المرحلة من الخلافات بين بغداد والدول الخليجية، نتيجة اتهام الحكومة العراقية آنذاك بعض الدول الخليجية بدعم أعمال العنف من خلال تسهيل دخول الجماعات المسلحة إلى العراق.

وعلى الرغم من الدعم الكبير الذي قدمته الدول الخليجية للاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، بيد أنها أخفقت في تبني رؤية واضحة في إيجاد نفوذ خليجي فاعل في العراق في هذه المرحلة، بخلاف الموقف الإيراني الداعم للاحتلال الأمريكي للعراق، الذي يتضح في تصريح نائب الرئيس الإيراني الأسبق محمد علي أبطحي الذي قال: "لو لا الدعم الإيراني للولايات المتحدة الأمريكية لما استطاعت القوات الأمريكية احتلال أفغانستان أو العراق"[1]، وهذا يفسر حقيقية السياسة الإيرانية البراغماتية التي اتفقت مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من الصراع بينهما، وفي هذا الإطار فإن توسع الدور الإيراني في العراق في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي كان العامل الأبرز في تحجيم الدور الخليجي في العراق، ولاسيّما مع اتهام الدول الخليجية للنظام العراقي بالاستناد إلى أسس طائفية ومذهبية في إدارة الشؤون السياسية، سواء الداخلية أم الخارجية، إلى جانب اتهام إيران بتوظيف الحكومة العراقية لتحقيق مصالحها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وقد أسهم تصاعد الخطاب الطائفي والديني في المنطقة بزيادة تعقيد العلاقات الخليجية العراقية.

وفي سياق دراسة العلاقات الخليجية العراقية فإنه على الرغم من افتتاح بعض الدول الخليجية سفاراتها في بغداد مثل الكويت التي أعادت فتح سفارتها عام 2008 بعد انقطاع

العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ الاحتلال العراقي للكويت في عام 1990، إلى جانب قيام دولة الإمارات بإعادة فتح سفارتها في بغداد في عام 2008[2]، بيد أن العلاقات ظلت مقتصرة على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولم تتطور العلاقات السياسية كما هو مطلوب، وقد حاولت الحكومات الخليجية التدخل بقوة في المشهد السياسي العراقي من خلال دعم القائمة العراقية التي تزعّمها رئيس الوزراء العراقي الأسبق إياد علاوي الذي يُعَدّ مقربًا من القيادة السعودية، والذي تمكنت قائمته من الفوز في الانتخابات البرلمانية العراقية عام 2010، بيد أن صفقة أمريكية– إيرانية أدت إلى إبقاء المالكي في رئاسة الحكومة العراقية لولاية ثانية وهو ما أدى إلى تصاعد الخلافات الخليجية العراقية إلى درجة كبيرة.[3]

وفي إطار دراسة العلاقات الخليجية العراقية وتحليلها يمكن القول: إن المرحلة ما بعد عام 2011 شهدت تصاعد الخلافات الخليجية العراقية نتيجة لمجموعة متغيرات، منها على سبيل المثال لا الحصر:

1 – انسحاب قوات الاحتلال الأمريكي من العراق نهاية عام 2011 الذي أسهم بزيادة النفوذ الإيراني في العراق، وأدى بالنتيجة إلى التأثير في الدور الخليجي.

2 – انطلاق الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية وتصاعد الأبعاد الطائفية والدينية في الأزمات التي شهدتها دول المنطقة، كما حصل في سوريا التي مثلت ذروة الصراع الطائفي بعد توظيف إيران الموقع الجيوسياسي للعراق وإمكاناته الاقتصادية في دعم نظام الرئيس بشار الأسد، بمقابل تدخل الدول الخليجية لدعم المعارضة السورية.[4]

3 – التدخل الخليجي في البحرين عبر قوات درع الجزيرة لقمع الحركة الاحتجاجية، الذي جعل العراق بمواجهة الدول الخليجية نتيجة الارتباط السياسي العراقي الإيراني.

4 – نجاح إيران في مدّ نفوذها الإقليمي من العراق إلى سوريا ولبنان، وتدخلها في اليمن لدعم جماعة أنصار الله الحوثي، ومحاولة دعم الحركة الاحتجاجية في البحرين– أدى إلى تصاعد الخلافات الخليجية العراقية نتيجة هيمنة القوى السياسية العراقية المرتبطة بالمشروع الإيراني على السلطة في العراق، وقيامها بإطلاق العديد من التصريحات والمواقف المعادية للدول الخليجية.[5]

وفي هذا الصدد فقد اتضحت معالم الخلافات السياسية الخليجية العراقية في أثناء احتضان العاصمة بغداد القمة العربية في عام 2012 التي شهدت حضور أمير الكويت السابق الشيخ صباح الأحمد الصباح فحسب من بين قادة الدول الخليجية، في حين

اقتصر تمثيل الدول الأخرى على مستوى الوزراء والسفراء، وقد تكون دلالات حضور الشيخ الصباح تتعلق بخصوصية العلاقات العراقية الكويتية التي سعى جاهدًا إلى دعم تطويرها في مرحلة ما بعد عام 2003.[6]

"اندلاع الأزمة الخليجية أدى إلى التأثير بشكل كبير في الدور الخليجي في العراق بالنظر إلى مجموعة قضايا، منها أن الأزمة الخليجية أدت إلى انقسام الدول الخليجية إلى ثلاثة محاور"

وقد كان احتلال تنظيم داعش الأراضي العراقية في حزيران من عام 2014 وإجراء الانتخابات البرلمانية التي شهدت وصول رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي موعدًا لانفراجة مهمة في العلاقات الخليجية العراقية، ولاسيّما أن العبادي أقل التصاقًا بالمشروع الإيراني من سلفه المالكي، وقد سعى إلى موازنة توجهات العراق الخارجية من خلال تحقيق الانفتاح على الدول العربية ولاسيما الخليجية منها بموازاة العلاقات مع إيران[7]، وكان من مؤشرات التحول في العلاقات الخليجية العراقية قيام العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز بإرسال برقية تهنئة إلى رئيس الوزراء الجديد حيدر العبادي ودعوته لزيارة المملكة، وبالفعل زار العبادي المملكة العربية السعودية والتقى بكبار المسؤولين فيها، بعد ثمانية أعوام من رفض القيادة السعودية استقبال سلفه نوري المالكي، ثم أعلنت الخارجية السعودية فيما بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية العراقية السعودية بعد انقطاع دام 25 عامًا، وعُيِّن السيد ثامر السبهان بوصفه أول سفير سعودي غير مقيم في بغداد.[8]

ثانيًا: انعكاسات الأزمة الخليجية على العراق

إن عدم وحدة القرار السياسي الخليجي تجاه العراق أو غيره من القضايا أو الملفات الإقليمية والدولية يسهم بشكل مستمر في إضعاف الدور الخليجي، وعلى الرغم من أن المرحلة ما بعد عام 2014 شهدت تراجع الخلافات في العلاقات الخليجية العراقية، وحصل تطور نسبي من خلال الزيارات الرسمية بين مختلف المسؤولين في العراق والدول الخليجية- بيد أن اندلاع الأزمة الخليجية أدى إلى التأثير بشكل كبير في الدور الخليجي في العراق بالنظر إلى مجموعة قضايا، منها أن الأزمة الخليجية أدت إلى انقسام الدول الخليجية إلى ثلاثة محاور، تزعمت السعودية والإمارات والبحرين المحور الأول، بينما مثّلت قطر التي تعرضت للحصار المحور الثاني، في حين اتّخذت الكويت وعمان محورًا ثالثًا محايدًا عن طرفي الأزمة، وبالنظر إلى الاتهامات التي وجهتها دول الحصار إلى قطر بالتعاون مع إيران ضد مصالح الدول الخليجية، أصبح العراق على خط الأزمة نتيجة الدور الإيراني في العراق، وقد حاولت القيادة السعودية استمالة الموقف العراقي

ضد قطر ولاسيما بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، إلا أن رئيس الوزراء العراقي آنذاك حيدر العبادي في زيارته إلى المملكة في عام 2017 أكد الموقف العراقي المحايد من الأزمة والدعوة لإنهائها، وقد حاولت السعودية دعم دورها في العراق في هذه المرحلة من خلال استقبال الزعيم الشيعي السيد مقتدى الصدر (الذي يتخذ مواقف معارضة للسياسة الإيرانية في العراق).[9]

ومن انعكاسات الأزمة الخليجية على الدور الخليجي في العراق انفراط عقد المشروع الإقليمي الذي دعت إليه تركيا والسعودية وقطر والإمارات ومصر والأردن في عام 2017 المتمثل بمحاولة تشكيل تحالف سياسي يضم القوى السياسية السُّنّية في محاولة لمواجهة الدعم الإيراني للقوى السياسية الشيعية، وقد حصلت مجموعة اجتماعات في هذا الصدد وجرى الاتفاق على الخطوات التأسيسية في المشروع، بيد أن اندلاع الأزمة الخليجية أفضى إلى إخفاق هذا المشروع، وذلك بعد رفض القوى السياسية السُّنّية المدعومة من قبل السعودية والإمارات في حضور الاجتماعات التنسيقية للمشروع في تركيا[10].

وفي إطار دراسة انعكاسات الأزمة الخليجية على الدور الخليجي في العراق وتحليلها يتضح الموقف الخليجي من استفتاء إقليم كردستان الذي أُجرِي في عام 2017، حينما دعمت السعودية والإمارات بشكل غير مباشر مشروع الانفصال الكردي الذي يمثل تهديدًا حقيقيًّا للأمن القومي التركي من ناحية، والأمن القومي الإيراني من ناحية أخرى، في ظل استمرار الاتهامات التي توجهها السعودية والإمارات لدولة قطر بالتعاون مع كل من تركيا وإيران ضد المصالح الخليجية، بيد أن إخفاق المشروع نتيجة الأسباب الداخلية والخارجية إلى جانب الدعم الإيراني والتركي للحكومة المركزية في بغداد أسهم في مضاعفة الخسائر الإستراتيجية للدور السعودي والإماراتي في العراق.[11]

ومن تأثيرات الأزمة الخليجية في الدور الخليجي بالعراق التحسن الجزئي للعلاقات العراقية القطرية بالنظر للارتباط العراقي بالسياسة الإيرانية، فكما هو معلوم قامت جماعة مسلحة عراقية مقربة من إيران في 18 / 12/ 2015 باختطاف 26 من المواطنين القطرين الذين جاؤوا إلى العراق؛ إلى منطقة بادية السماوة لممارسة الصيد، بينهم أفراد مقربون من الأسرة الحاكمة في قطر، وقد أخفقت كل المحاولات الحكومية العراقية والضغوطات القطرية لإطلاق سراحهم، بيد أن اندلاع الأزمة الخليجية وحصار قطر ونتائج الأزمة التي أدت إلى التقارب القطري مع إيران وتركيا، أسهم في اطلاق سراح هؤلاء المختطفين في نيسان من عام 2017 بعد 17 شهر على اختطافهم، وقد مثلت هذه الحادثة تقاربًا عراقيًّا كبيرًا مع قطر التي أصبحت مقربة إلى إيران وتركيا نتيجة الحصار الذي فرضته السعودية والإمارات عليها، الذي امتد حتى عام 2021.[12]

وفي سياق ما تقدم يمكن أن نذهب إلى نتيجة مفادها أن اندلاع الأزمة الخليجية أدى إلى التأثير السلبي في الدور الخليجي في العراق من خلال اختلاف سياسات الدول الخليجية الفاعلة التي تمثلت في كل من السعودية والإمارات من جهة، وقطر من جهة أخرى، إلى جانب الاعتبارات المتعلقة بالتقارب القطري مع كل من تركيا وإيران الذي أدّى بالنتيجة إلى تقارب عراقي مع هذا المحور.

ثالثًا: تطور الدور الخليجي في العراق

لا شك أن العلاقات الخليجية العراقية انتقلت من حالة الخلاف في عهد المالكي إلى الانفتاح والتعاون في عهد حكومة حيدر العبادي، وقد مثل الانتصار العراقي على تنظيم داعش في عام 2017 موعدًا مع التوجه الحكومي في العراق للانفتاح على البيئة الخارجية، ولاسيما في ظل وجود حيدر العبادي الذي يعد أقل التصاقًا بالسياسة الإيرانية، والساعي إلا الانفتاح على الدول الخليجية والعربية، ويمكننا القول: من أبرز مخرجات دور العبادي في تطوير العلاقات العراقية السعودية الاتفاق في زيارته إلى السعودية في 14 أغسطس عام 2017 على تأسيس المجلس التنسيقي السعودي العراقي، الذي يختص

بتطوير العلاقات في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والرياضية.[13]

وقد أسهم وصول رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي بعد الانتخابات التي جرت في عام 2018 في مواصلة الانفتاح العراقي على الدول الخليجية والسعي إلى تطوير العلاقات العراقية الخليجية، ولاسيما مع المملكة العربية السعودية، فعلى الرغم من أن تشكيل حكومة عبد المهدي جاء بناءً على اتفاق تحالفَي: سائرون (بزعامة مقتدى الصدر) والفتح (الذي يمثل القوى الشيعية التقليدية المقّربة من إيران)، بيد أن حكومة عبد المهدي واصلت العمل على تطوير العلاقات مع الدول الخليجية، وتتضح أبعاد الدور الإيراني الذي كان يسعى لتخفيف التوتر مع الدول الخليجية بوصفه أحد ملفات إدارة الأزمة مع الولايات المتحدة، ولاسيّما بعد وصول الرئيس السابق دونالد ترامب، وبناءً على ذلك زار عبد المهدي المملكة العربية السعودية في نيسان من عام 2019 على رأس وفد حكومي رفيع المستوى تضمن 11 وزيرًا وعددًا من المحافظين والمستشارين ورجال الأعمال، وجرى العمل على تفعيل المجلس التنسيقي السعودي العراقي، كما جرى توقيع 13 اتفاقية لتطوير العلاقات بين البلدين، وقد حظيت الزيارة باهتمام عراقي وسعودي كبير، وهذا يوضّح سعي الطرفيين إلى تطوير العلاقات بينهما على مختلف المستويات.

وفي اطار الموقف العراقي المحايد من الأزمة الخليجية زار رئيس الحكومة عادل عبد المهدي دولة قطر في 29 أيار من عام 2019 وأشاد بحنكة القيادة القطرية على إدارة الأزمة التي تعرضت لها، وأكّد الموقف العراقي الداعي إلى إنهاء الأزمة الخليجية، وكانت زيارة عبد المهدي إلى قطر ثالث زيارة إلى دولة خليجية بعد السعودية والكويت[14]، ومن الأدلّة على الدور الإيراني في دفع حكومة عادل عبد المهدي على محاولة التوسط في العلاقات الإيرانية السعودية، زار عبد المهدي السعودية مرة أخرى في 15 أيلول من عام 2019 حيث استمرت الزيارة ساعات التقى خلالها العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز وولي العهد محمد بن سلمان[15]، وكان مضمون الزيارة نقل رسالة إيرانية إلى الجاب السعودي بعد استهداف منشآت أرامكو النفطية في السعودية من قبل جهات مقرّبة من إيران، وأفصح عبد المهدي بعد انتهاء زيارته عن نقل رسالة من الجانب السعودي إلى إيران، تتعلق بالعلاقات الإيرانية السعودية والأوضاع في منطقة الشرق الأوسط.

وفي سياق دراسة تطور الدور الخليجي في العراق وتحليله فإنّ من المهم القول: إن الدول الخليجية، ولاسيّما الإمارات والسعودية، أدت دورًا كبيرًا في دعم رئيس

البرلمان محمد الحلبوسي، الذي جرى انتخابه رئيسًا لمجلس النواب للدورة البرلمانية الرابعة (2018 2022–) بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام 2018، وهو أول رئيس للبرلمان العراقي من ممثلي المكون السُّنّي الذي يُعَدّ من خارج التيار الإسلامي، وعلى هذا الأساس حظي بدعم كبير من الدول الخليجية، ولاسيما من القيادة الإماراتية، وبات فيما بعد يتحكم بقيادة المشهد السياسي السُّنّي نتيجة لمجموعة اعتبارات منها، بحكم منصبه الذي يمثّل أعلى منصب سياسي للمكون السُّنّي في النظام السياسي العراقي، إلى جانب السياق التوافقي الثلاثي الذي جرى تصميمه لنظام الحكم في العراق بعد عام 2003، وعلى هذا الأساس ليس من قبيل المبالغة القول: إن الدور الخليجي أضحى فاعلًا في المشهد السياسي العراقي نتيجة للدعم الإماراتي السعودي لرئيس البرلمان الحلبوسي.

وقد زادت فاعلية الدور الخليجي في العراق بعد وصول رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في أيار من عام 2020 بعد إسقاط حكومة عادل المهدي على إثر اندلاع حركة تشرين الاحتجاجية في العراق، والكاظمي ليبرالي شيعي كان يشغل منصب رئيس جهاز المخابرات في العراق، ويتمتع بشبكة علاقات خارجية واسعة، وقد حظي بدعم كبير من الدول الخليجية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات، فعلى الرغم من المعوّقات والصعوبات التي واجهت حكومته على صعيد السياسة الداخلية سواء في المجال السياسي أو الأمني أو الاقتصادي، إلا أنه نجح في ملف السياسة الخارجية وتمكّن من القيام بمجموعة زيارات إلى الدول الإقليمية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب القوى الكبرى في النظام السياسي الدولي، وقد أبدى الكاظمي سعيه الحثيث إلى تطوير العلاقات العراقية الخليجية، ولاسيّما في ضوء تبلور مؤشرات دعم القيادة السعودية والإماراتية له، وترسخ السعي الحكومي نحو تطوير العلاقات العراقية الخليجية في ضوء الزيارات الرسمية التي قام بها سواء إلى المملكة العربية السعودية أو الإمارات أو قطر أو الكويت، إذ زار المملكة العربية السعودية المرة الأولى في آذار من عام 2021[16]، وجرى توقيع العديد من الاتفاقيات لتطوير العلاقات بين البلدين، وقد أكد الكاظمي حرصه على تبلور دور خليجي فاعل في دعم المسار السياسي في العراق ومشاركة الدول الخليجية في إعادة إعمار العراق، ولاسيّما في مرحلة ما بعد الانتصار على تنظيم داعش، وفي هذا الصدد فقد كان التوقيع بين العراق والسعودية على اتفاقية الربط الكهربائي العراقي الخليجي عبر السعودية في أثناء مشاركة الكاظمي في قمة جدة للأمن والتنمية في تموز من عام 2022 تعبيرًا واضحًا عن التطور الفاعل للدور الخليجي في العراق، في ظل الأزمة التي يعانيها

العراق في تجهيز الطاقة الكهربائية، ولاسيما أنّ الأزمة تزداد في العراق في فصل الصيف عندما قامت إيران أكثر من مرة بقطع الغاز المصدر إلى العراق (الذي يُستعمَل لتجهيز محطات الطاقة الكهربائية)، نتيجة عدم استطاعة العراق دفع مستحقات الغاز الإيراني بعملة الدولار الأمريكي بسبب العقوبات الدولية المفروضة على إيران، وقد مثلت هذه الاتفاقية تحدّيًا كبيرًا للنفود الإيراني في العراق، خصوصًا أن الزيارة ونتائجها واجهت حملات معادية من القوى الشيعية المقربة من إيران.[17]

وفيما يتعلق بتطور الدور الخليجي في العراق في عهد الكاظمي من المهمّ القول: إن الكاظمي يحظى بدعم أمريكي وغربي كبير، يتضح في سياق التعامل الدولي مع العراق في هذه المرحلة، الذي اختلف عن المراحل السابقة بشكل واضح، وعلى هذا الأساس يحظى الكاظمي بدعم خليجي في إطار السعي لمواجهة النفوذ الإيراني في العراق، وفي هذا الصدد فإن الدول الخليجية دعمت توجهات الكاظمي الخارجية بقوة في عقد القمة الثلاثية التي جمعت العراق والأردن ومصر في بغداد، التي طرح الكاظمي من خلالها فكرة مشروع (الشام الجديد) أو (المشرق الجديد)، وكان طرح الكاظمي لهذه الفكرة على غرار فكرة الاتحاد الأوربي وهي عبارة عن مشروع اقتصادي بين (مصر والأردن والعراق)، حيث تسهم مصر بالطاقة البشرية والعراق بصادرات النفط والأردن بموقعها الجيوساسي الذي تساعد من خلاله على تصدير النفط العراقي عبر ميناء العقبة، وقد سبق هذا المشروع اجتماعات ثلاثية بين هذه البلدان قبل مجيء الكاظمي إلى رئاسة الحكومة العراقية، وكان الاجتماع الأول في آذار 2019 حيث شكّلت الأطراف الثلاثة مجلسًا مشتركًا، وعُقِد الاجتماع الثاني بينها على هامش اجتماعات الجمعية عامة للأمم المتحدة في نيويورك عام 2019، وعُقِد الاجتماع الثالث في آب 2020 في عمان في عهد حكومة الكاظمي، ويختص المجلس المشترك في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار، أما الاجتماع الأخير وهو الاجتماع الرابع الذي عُرِف بالقمة الثلاثية فقد عُقِد في بغداد في 27 حزيران 2021، وقد نتج عن هذه القمة توقيع (15) اتفاقية بين العراق ومصر والأردن ضمنها تصدير 12 مليون برميل نفط إلى مصر خلال عام 2021 بأسعار تفضيلية.[18]

كما تجلى تطور الدور الخليجي في العراق في عهد الكاظمي مرة أخرى في دعم احتضان العراق مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة الذي عُقِد في بغداد في 28 آب 2021 وشاركت فيه دول جوار العراق، وهي: (تركيا، إيران، الأردن، السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، فرنسا)، وشارك فيه أيضًا ممثلون عن بريطانيا ودول أخرى، كما شاركت الولايات المتحدة بوفد في هذا المؤتمر، فضلًا عن مشاركة الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي فيه، وقد اتضحت فاعلية الدور الخليجي في العراق وتطوره في ظل حضور

القادة الخليجين مؤتمر بغداد، وهم كل من أمير قطر الشيخ تميم بن حمد، ورئيس الوزراء الإماراتي الشيخ محمد بن راشد، ووزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، والشيخ صباح خالد الصباح ممثلًا عن الكويت، ويُعَدّ هذا المؤتمر من أكبر النجاحات التي حققتها حكومة الكاظمي في ملف السياسة الخارجية، خصوصًا في ظل حضور الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والعاهل الأردني الملك عبد الله بن الحسين، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، إلى جانب وزراء خارجية إيران وتركيا، وممثلين عن الولايات المتحدة وبريطانيا والأمم المتحدة والاتحاد الاوربي.[19]

وفي سياق دراسة تطور الدور الخليجي في العراق وتحليله فإنه أصبح أكثر فاعلية من المراحل السابقة؛ خصوصًا في ظل أجواء إجراء الانتخابات البرلمانية العراقية

في 10/ تشرين الأول من عام 2021 وذلك يتضح في مسارين، يتمثل الأول في الدعم الخليجي للقيادات السياسية السُّنّية، التي تنقسم بين دعم الإمارات والسعودية لرئيس البرلمان محمد الحلبوسي، وبين الدعم القطري– التركي للشيخ خميس الخنجر، فقد دخل الحلبوسي السباق الانتخابي بقيادة تحالف تقدم الوطني، بينما تزعم الخنجر تحالف عزم، أما المسار الثاني فيتمثل في التأييد الخليجي غير المباشر لخطوات زعيم التيار الصدري الذي أعلن مشروع حكومة الأغلبية السياسية على حساب السياق التوافقي المعمول به في العراق، ويأتي دعم الصدر لأنه يمثل مشروع الضد النوعي للقوى الولائية المقربة من إيران، وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز الحلبوسي على المستوى السُّنّي والصدر على المستوى الشيعي، وقد زادت فاعلية الدور الخليجي، ولاسيّما بعد حصول المصالحة الخليجية: بين السعودية والإمارات وقطر من جهة، وبين السعودية الإمارات مع تركيا من جهة أخرى، إذ كان من أبرز انعكاسات انتهاء الأزمة الخليجية التوافق الإماراتي مع تركيا؛ لتوحيد الموقف السياس السُّنّي، وذلك عبر الضغط على كل من الحلبوسي والخنجر للدخول في تحالف سياسي موحد في مرحلة ما بعد الانتخابات البرلمانية العراقية، وبالفعل نجحت الضغوط الخليجية المدعومة بالموقف التركي في إعلان تحالف السيادة (الذي جمع كل من الحلبوسي والخنجر) وقد كان إعلان التحالف بعد لقاء جمع أقطاب تحالف السيادة مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس جهاز الاستخبارات التركي هاكان فيدان، وقد أكدت المعلومات أن النجاح التركي في إعلان تحالف السيادة سبقه تنسيق عالي المستوى مع الجانب الإماراتي والقطري، وقد برز دور مستشار الأمن الوطني الإماراتي الشيخ طحنون بن زايد في إعلان هذا التحالف، الذي كان له دور مميز في حلحلة الأزمة الخليجية من خلال الزيارات واللقاءات التي قام بها بين أطراف الأزمة.[20]

كان النجاح الخليجي في إعلان تحالف السيادة تعبيرًا واضحًا عن تطور الدور الخليجي في العراق، في ظل التحولات السياسية التي شهدها العراق بالتزامن مع المتغيرات في البيئة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وقد اتضحت معالم زيادة الدور الخليجي في المشهد السياسي العراقي في ظل الزيارات المتكررة التي قام بها رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي إلى السعودية والإمارات وقطر، إلى جانب الزيارات المتعددة لرئيس البرلمان للسعودية والإمارات والكويت، فضلًا عن زيارات رئيس الجمهورية برهم صالح للدول الخليجية، وقد زاد التأثير الخليجي في الواقع السياسي العراقي في ظل استمرار التأييد الخليجي المرتبط بالتأييد الغربي لمشروع الأغلبية السياسية الذي أعلن عنه زعيم التيار

الصدري مقتدى الصدر، الذي تضمن التحالف بين الصدر باعتباره يضم أكبر كتلة سياسية شيعية مع كل من تحالف السيادة الذي يضم ممثلي المكون السُّنّي، والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني الذي يُعَدّ أكبر كتلة سياسية كردية، ويهدف التحالف الثلاثي بالدرجة الأساسية إلى عزل القوى المرتبطة بإيران في العراق التي لا تمثل القوى الشيعية فحسب، إنما تمتد لتشمل القوى السُّنّية والكردية.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول: إن الدور الخليجي في العراق بعد عام 2017 شهد تطورًا كبيرًا بالقياس مع المراحل السابقة، وقد اتضحت معالم الحضور الخليجي في الواقع السياسي العراقي من خلال زيادة الزيارات بين المسؤولين في العراق والدول الخليجية التي تضمنت توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التعاون، إلى جانب المشاركة الخليجية في المؤتمرات الإقليمية التي احتضنتها بغداد، ويتجلى تطور الدور الخليجي في العراق بشكل فاعل في الدعم الذي تقدمه الدول الخليجية لأقطاب المشهد السياسي العراقي، سواء من خلال النجاح في إعلان تحالف السيادة بين الحلبوسي والخنجر، أم من خلال دعم جهود رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي.

رابعًا: مستقبل الدور الخليجي في العراق

لا شك أنّ تقديم قراءة مستقبلية للدور الخليجي في العراق يتطلب دراسة الواقع السياسي العراقي وتحليله إلى جانب تحليل التوجهات الخليجية الإقليمية، فضلًا عن المتغيرات المؤثرة في الدور الخليجي في العراق، وفي هذا الصدد يمكن القول: إن السيناريوهات المستقبلية للدور الخليجي في العراق تتمثل في دراسة المحددات من زاوية الفرص والتحديات، وفق الآتي:

■ سيناريو تطور الدور الخليجي في العراق

يمكن دراسة احتمال تطور الدور الخليجي في العراق في ضوء مجموعة من الفرص التي تتمثل في طبيعة الواقع السياسي العراقي، إذ إن تراجع دور القوى الشيعية الولائية المرتبطة بإيران سوف يسهم في استمرار تطور الدور الخليجي في العراق، فكما هو معلوم: فإن بعض القوى الشيعية، ولاسيما التي تمثل الجماعات المسلحة، ترتبط ارتباطًا عقديًّا بالمشروع الإيراني، وبعض هذه الجهات تستند إلى تقليد مرجعية الخامنئي، ومن ثَمّ تتخذ مواقف معادية للدور الخليجي في العراق، ولاسيما إذا اقتُرِن الدور الخليجي بسياسات القوى الغربية، كما حصل في مرحلة الكاظمي التي شهدت تأييدًا خليجيًّا أمريكيًّا أوربيًّا لسياساته في العراق وتوجهاته نحو البيئة الخارجية.

إلى جانب ذلك من مؤشرات تطور الدور الخليجي في العراق استمرار التوجه لدى دول الخليج في أداء أدوار فاعلة في البيئة الإقليمية وفي مقدمتها العراق، ولاسيّما بعد أن أدركت أن سياسات العزلة التي مارستها بعض الدول الخليجية مع العراق بعد عام 2003 أدت بشكل واضح إلى تنامي النفوذ الإقليمي على حساب النفوذ الخليجي، كما اتضح في الدور الإيراني والتركي في العراق، فضلًا عن ذلك يستند احتمال تطور الدور الخليجي في العراق إلى دور المتغيرات المؤثرة في الدور الخليجي، وفي هذا الصدد يتضح تأثير العلاقات الخليجية الإيرانية التي تمثل إحدى أبرز محددات الدور الخليجي في العراق، التي ترتبط بشكل كبير بالعلاقات الأمريكية الإيرانية، فكما هو معلوم حاولت إيران مع وصول الرئيس الأمريكي جو بايدن في عام 2021 إلى استئناف المفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني بعد انسحاب الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب منه، وقد كان الدور الخليجي داعمًا للانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران، ولاسيما دور السعودية والإمارات اللتين اتخذتا موقفًا معارضًا بالأصل لتوقيع الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى في النظام الدولي في عام 2015[21]، وعلى هذا الأساس يمكن القول: إن تخفيف حِدّة التوتر في العلاقات الخليجية الإيرانية نتيجة المتغيرات في منطقة الشرق الأوسط يسهم في تطور الدور الخليجي في العراق، ويؤهل القوى الخليجية لأداء أدوار فاعلة في المشهد السياسي العراقي وفي توجهات العراق الخارجية سواء للبيئة الإقليمية أم الدولية.

■ سيناريو تراجع الدور الخليجي في العراق

في إطار دراسة احتمال تراجع الدور الخليجي في العراق، من المهمّ القول: إن أي تغيير في واقع المشهد السياسي العراقي؛ بمعنى تطور دور القوى الولائية المقربة من إيران سيمثل تحديًا أمام الدور الخليجي في العراق، وسوف يسهم في تراجع هذا الدور على مختلف المستويات، إلى جانب ذلك فإنّ حصول أي تغييرات في السياسات الخليجية الإقليمية سواء المتعلقة باختلاف السياسات داخل كل دولة من الدول الفاعلة (السعودية، الإمارات، قطر) أم حدوث الخلافات مجددًا وعدم تطابق الأهداف الخليجية في البيئة الإقليمية، فإن هذا السيناريو سيؤدي بطبيعة الحال إلى تراجع الدور الخليجي في العراق، ولاسيما إذا أدركت هذه الدول عدم جدوى الانفتاح السياسي على العراق؛ بسبب هيمنة النفوذ الإيراني على سبيل المثال لا الحصر، فضلًا عن ذلك أن يظهر تأثير دور المتغيرات المؤثرة في الدور الخليجي في العراق، وفي هذا الصدد يمكن القول: إنّ تصاعد الخلافات الخليجية الإيرانية، خصوصًا في ظل الخلافات المتواصلة بشأن العديد من الملفات، في مقدمتها الطموحات النووية الإيرانية والتوسع الإيراني في منطقة الشرق

الأوسط الذي يشكل تهديدًا حقيقيًّا للأمن القومي الخليجي،[22] كما أن إعادة انبعاث الخلافات الخليجية التركية سيؤدي بلا شك إلى تراجع الدور الخليجي في العراق.

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نذهب إلى نتيجة مفادها أن مستقبل الدور الخليجي في العراق يتحدّد في ضوء مجموعة محددات تتعلق بطبيعة الواقع السياسي العراقي، إلى جانب طبيعة التوجهات الخارجية الخليجية، فضلًا عن دور المتغيرات المؤثّرة في الدور الخليجي في العراق.

خاتمة

أوضحت دراسة الدور الخليجي في العراق بعد عام 2017 أن هذا الدور شهد تحولًا في الموقف الخليجي من العراق نتيجة مجموعة اعتبارات، في مقدمتها وصول حكومة حيدر العبادي في العراق الذي سعى إلى الانفتاح على البيئة الإقليمية، ولاسيّما الخليجية منها، ومحاولة موازنة توجهات العراق الخارجية، التي كانت أكثر ارتباطًا بالسياسة الإيرانية في عهد سلفة نوري المالكي، إلى جانب ذلك يتضح تأثير التحول في السياسة الخليجية نحو الانغماس الفاعل في الشأن السياسي العراقي بعد سنوات من العزلة، ويمكن القول: إن التحول في الموقف السعودي من العراق أسهم في دفع الدول الخليجية نحو تفعيل دورها في العراق، بالنظر إلى طبيعة الدور القيادي الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية في البيئة الإقليمية، وعلى الرغم من أن الأزمة الخليجية أثّرت في فاعلية الدور الخليجي في العراق، بيد أن انفراجتها وعودة العلاقات بين أطرافها أسهم بدعم الدور الخليجي في العراق بشكل فاعل، وقد تجلت فاعلية الدور الخليجي في العراق في عهد حكومة مصطفى الكاظمي أكثر من أي وقت سابق، بالنظر إلى الدعم الذي تلقاه الكاظمي من القوى الغربية الذي بات يحظى بدعم كبير من قادة الدول الخليجية، في إطار سعيه نحو الانفتاح على البيئة الإقليمية والدولية، وقد حقّق نجاحات عديدة على صعيد السياسة الخارجية العراقية، أبرزها تطور العلاقات العراقية الخليجية.

الهوامش والمراجع:

1. نقلاً عن: مازن إسماعيل الرمضاني، العلاقات العراقية الإيرانية حاضر الماضي ومستقبل الحاضر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، منشور بتاريخ 2011/1/17، جرت المشاهدة بتاريخ 2022/9/25 ، ينظر الرابط الآتي:
https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/art12.aspx

2. جويل جوزينزكي يارون شنايدر، العلاقات الخليجية العراقية مرساة للاستقرار وضبط النفس للتدخل الإيراني في المنطقة، ترجمة: مركز حضارات للدراسات السياسية والإستراتيجية، منشور بتاريخ 2022/5/16، جرت المشاهدة بتاريخ 2022/9/25، ينظر الرابط الآتي: https://hadarat.net

3. حارث حسن، العراق ودول الخليج: علاقات قلقلة ومدركات متصارعة، سلسلة تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2016/5/21، ص4.

4. جويل جوزينزكي يارون شنايدر، مصدر سبق ذكره.

5. حارث حسنن مصدر سبق ذكره، ص5.

6. كريم حسين، دلالات حضور أمير الكويت قمة بغداد، الجزيرة نت، منشور بتاريخ 2012/3/30، جرت المشاهدة بتاريخ 2022/269، ينظر الرابط الآتي: https://www.aljazeera.net

7. احمد حلواني وأخرون، حال الأمة العربية 2015-2016 العرب وعام جديد من المخاطر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2016، ص 265.

8. حارث حسن ، مصدر سبق ذكره، ص 3.

9. آسيا لعمراني، الأزمة القطرية وتداعيانها على مستقبل الدفاع الخليجي المشترك، من كتاب: أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين،ط1، 2020، ص 225.

10. اجتماعات إسطنبول تثير أزمة في بغداد، موقع اليوم السابع، منشور بتاريخ 2017/3/21، جرت المشاهدة بتاريخ 9/27/، 2022ينظر الرابط الآتي: https://www.youm7.com

11. التقرير الإستراتيجي العراقي 2017، ضمن كتاب التقرير الإستراتيجي للمنطقة العربية، إعداد: مركز أفكار المستقبل للدراسات والتدريب والاستشارات، مجموعة التفكير الإستراتيجي، إسطنبول، 2017، ص 141.

12. الإفراج عن القطريين المختطفين في العراق، صحيفة العربي الجديد، منشور بتاريخ 2017/4/21، جرت المشاهدة بتاريخ 9/27/، 2022ينظر الرابط الآتي: https://www.alaraby.co.uk

13. إقرار تشكيل المجلس التنسيقي السعودي العراقي، العربية نت، منشور بتاريخ 2017/8/15، تمت المشاهدة بتاريخ 9/29/، 2022ينظر الرابط الآتي: https://www.alarabiya.net

14. رئيس الوزراء العراقي يشيد بمكانة قطر وحنكة قيادتها في مواجهة الظروف الصعبة، صحيفة القدس العربي، منشور بتاريخ 2019/5/29، جرت المشاهدة بتاريخ 9/29/، 2022 ينظر الرابط الآتي: https://www.alquds.co.uk

15. رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي في زيارة إلى السعودية تستمر ساعات، الجزيرة نت، منشور بتاريخ 2019/9/25، جرت المشاهدة بتاريخ 2022/9/29، ينظر الرابط الآتي: https:// www.aljazeera.net

16. الكاظمي إلى السعودية وتغريدة قبل الوصول، موقع سكاي نيوز عربية، منشور بتاريخ 2021/3/31، تمت المشاهدة بتاريخ 2022/9/29، ينظر الرابط الآتي: https://www. skynewsarabia.com

17. العراق يعوّل على اتفاقية الربط الخليجي لتوفير استقرار الكهرباء، موقع العربي الجديد، منشور بتاريخ 2022/7/16، جرت المشاهدة بتاريخ 2022/9/29، ينظر الرابط الآتي:

https://www.alaraby.co.uk

18. قمة ثلاثية في بغداد، الجزيرة نت، منشور بتاريخ 2021/6/29، جرت المشاهدة بتاريخ 2022/9/30 ينظر الرابط الآتي: https://www.aljazeera.net

19. ما بعد قمة بغداد: ائتلاف لحماية العراق من التوترات الإقليمية، سكاي نيوز عربي، منشور بتاريخ2021/8/29، تمت المشاهدة بتاريخ 2022/9/30ينظر الرابط الآتي:
https://www.skynewsarabia.com

20. بحضور رئيس المخابرات التركية الحلبوسي والخنجر يلتقيان بأردوغان، شفق نيوز، منشور بتاريخ 2022/2/26، جرت المشاهدة بتاريخ 2022/9/30 ينظر الرابط الآتي:
https://shafaq.com

21. محمد معزز الحديثي وخضر عباس عطوان، العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، العدد (4)، 2019، ص60.

22. عائشة آل سعد، محددات السياسة الخارجية الإيرانية وأبعادها تجاه دول الخليج في سياق مناقشات النووي الإيراني، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط1، 2018، ص97.

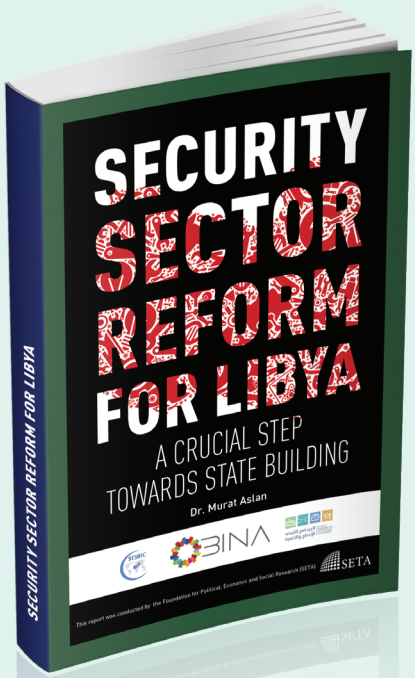

Security Sector Reform For Libya | A Crucial Step Towards State Building

October 2020 | Dr. Murat Aslan

The slogan and aim of the research are to determine the basics of the security sector reform to have an inclusive and capable security architecture for a united Libya under civilian and democratic control.

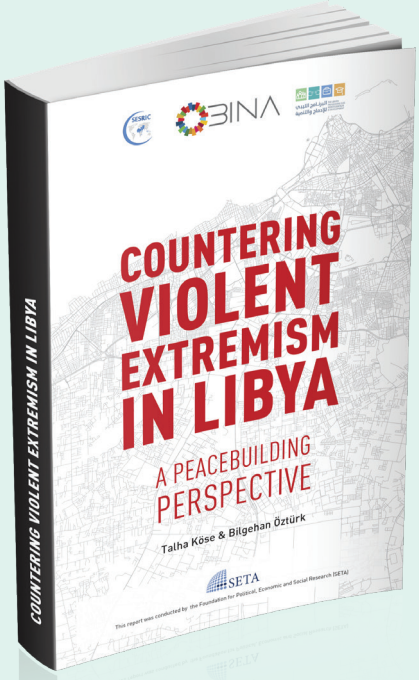

Countering Violent Extremism in Libya | A Peacebuilding Perspective

October 2020 | Talha Köse & Bilgehan Öztürk

The purpose of this report is to offer policy guidelines that may have a practical impact in the field of Countering Violent Extremism (CVE) specifically in the Libyan context.